عنوان المداخلة :التجربة التركية في إدارة الأزمة المالية لسنة 2002

محور المداخلة : المحور الخامس : عرض تجارب بعض الدول في إدارة الأزمات

من إعداد المؤلفين :

- **الدكتور آيت عكاش سمير** : أستاذ جامعي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3 سنة 2013 بتقدير مشرف جدا، درس ولازال يدرس عدة مقاييس على مستوى كل الأطوار، شغل منصب العضوية في كل من المجلس العلمي ومجلس الإدارة للكلية، كما قام بإعداد مشاريع فتح تخصصات في الأطوار الثلاث؛ وبتأطير عديد مذكرات التخرج على مستوى كل الأطوار، له عدة مشاركات في ملتقيات دولية ووطنية، كما له عدة مقالات دولية وطنية، كما شغل منصب مدير للدراسات لمعهد العلوم الاقتصادية لمدة ثلاثة سنوات 2010-2013، وشغل منصب نائب للعميد المكلف بالبيداغوجيا لسنة 2013-2014 بذات الكلية، كما شغل منصب رئيس ميدان لنفس الكلية، أما حاليا فيشغل منصب مسؤول علاقات الجامعة بالمؤسسات الإجتماعية والإقتصادية على مستوى الجامعة .
- **الدكتور بن ناصر محمد** : أستاذ جامعي بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3 سنة 2013 بتقدير مشرف جدا، درّس ولا زال يدرس عدّة مقاييس على مستوى الليسانس والماستر بذات الكلية، شغل منصب العضوية في المجلس العلمي، مجلس الإدارة واللّجنة العلمية لقسم العلوم الإقتصادية، قام بتأطير عديد مذكرات التخرج على مستوى الليسانس، الماستر، كما شغل منصب رئاسة قسم العلوم الإقتصادية بذات الكلية التي يشتغل بها لسنوات 2010-2014 بجامعة البويرة، له عديد المقالات العلمية المحكمة، أمّا فيما تعلق بالملتقيات الوطنية والدولية والأيام الدراسية فقد شارك في عديد المداخلات، كما شارك في عضوية العديد من اللجان التنظيمية للعديد من للملتقيات الوطنية والدولية .

الملخص:

خلال تسعينيات القرن الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثارا سلبية وخيمة تركت الاقتصاد التركي تحت وطأة الدَّين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، عجز الموازنةالكبير وارتفاع عجز الحساب الجاري، حيث أخفقت الحكومات الائتلافية المتعاقبة خلال الإحدى عشرة سنة السابقة للأزمة المالية في معالجة تلك المشكلات .

وبعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أعقاب الإنتخابات البرلمانية لسنة 2002؛ سنّ هذا الأخير منظورًا جديدًاللاقتصاد، السياسة والسياسة الخارجية، والذي يشار إليه إجمالا بـ "تركيا الجديدة"، والذي سمح للحكومة في تحقيق الانضباط المالي، التحول الهيكلي والخوصصة، كما تعافت تركياسريعًا خلال تلك الفترة من الآثار السلبية للأزمة المالية، وحققت معدل نموٍّ مطردًا.

Résumé :

Durant les années quatre-vingt-dix du siècle dernier, l'incertitude politique en Turquie a posé des effets négatifs sur l'économie turque et tente de la laissé sous le poids de la dette intérieure et extérieure, en raison de l'inflation élevée et un grand déficit budgétaire, où la coalition gouvernemental successive au cours des onze dernières années avant la crise financière a échoué à régler ces problèmes.

Après la montée du Parti Justice et Développement au pouvoir à la suite des élections législatives de 2002; ce dernier a commencé un nouveau départ pour l'économie, la politique et la politique étrangère «Nouvelle Turquie», qui a permis au gouvernement d'atteindre la discipline budgétaire et la mutation structurelle et la privatisation.Egalement, la Turquie pendant cette période a dépassé les effets négatifs de la crise rapidement, et atteint un taux de croissance stable.

المقدمة:

في ستينيات القرن الماضي تقدمت تركيا بطلب للإلتحاق بالمجموعة الإقتصادية الأوروبية كعضو مشارك، حيث تم التصديق على اتفاقية الشّراكة سنة 1963 ونشأت علاقة خاصّة بين الطرفين توجت باتّفاقية الإتحاد الجمركي سنة 1996، فأصبحت تركيا بحلول سنة 1999 عضواً كاملاً في اتّفاقية الإتحاد الجمركي، ثم قُبِل ترشحها للعضوية في الإتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي سنة 1999، حيث قامت بإجراءات إصلاحية مهمة سنة 1980 نحو الإقتصاد المفتوح، وانتقلت من رأسمالية الدّولة وتدخلها إلى السيّر على طريق المبادرة والتصدير[1]، مما ساهم في تحقيق نتائج جد إيجابية في الجانب الإقتصادي، أين بلغ الناتج المحلي الإجمالي التركي سنة 2002 حوالي 168 مليار دولار، وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي 2530 دولار (حسب إحصائيات البنك الدولي سنة 2001)، كما لم تقل نسبة النمو طيلة الثلاثين عاما عن نسبة 5% .

إلاّ أنّه في 19 فيفري 2001 انفجرت أخطر أزمة مالية في تاريخ الإقتصاد التركي، والتي أدّت لفقدان المواطن التركي بين ليلة وضحاها ثلثي (2/3) قيمة عملته، والتي انخفضت بصورة دراماتيكية أمام الدولار الأمريكي من 50 ألف ليرة إلى 1.5 مليون ليرة، كما أغلقت أكثر من 400 مؤسسة صغيرة أبوابها، وارتفع عدد العاطلين عن العمل من 1.5 مليون إلى ثلاثةملايين عاطل، كما ارتفع مجموع الدين العام إلى 220 مليار دولار.

وهكذا بدأت بوادر الأزمة المالية التركية من خلال انخفاض معدلات الدخل وانخفاض قيمة الليرة التركية، وهو ما أفقد الأتراك نصف مدخراتهم؛ حيث تفاقمت ظاهرة الفقر بشكل كبير، إذ أكّدت دراسة لأكبر اتحاد للعمال في تركيا جاء فيها :"إن الأزمة المالية التّي تمرّ بها تركيا تسببت في ارتفاع عدد المواطنين الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 35 مليون مواطن(وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد السكان)"، كما أشارت ذات الدّراسة إلى ارتفاع تكلفة تلبية احتياجات الأكل الخاص بأسرة صغيرة إلى حوالي 192 دولاراً شهرياً، علماً بأنّ الحد الأدنى للأجور كان يصل لحوالي 160 دولاراً، والتي تقل بعد خصم الضرائب إلى 120 دولاراً فقط•، وهكذا انتشرت الأزمة المالية التركية ولم تتوقف عند هذا الحد؛ بل مست حتى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] حسين جمو، تركيا : أزمة اقتصاد أم أزمة دولة، مقال منشور على شبكة الإنترنت، موقع الحوار المتمدن، محور: مواضيع وأبحاث سياسية، انظر الرابط التالي: http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=979، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .

•جاءت هذه الأرقام في ظل فشل الإقتصاد التركي في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، إضافة إلى فشله في تطبيق البرامج الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، حيث تم إقراض تركيا 31 مليار دولار بين سنتي 2002- 2003 .

طرح الإشكالية:

اعتبرت الأزمة المالية لسنة 2002م من بين أكبر الأزمات المالية التي أصابت الإقتصاد التركي، ولكن وبعد حسن إدارة هذه الأزمة استطاع الإقتصاد التركي أن يخرج من الوضعية الصعبة التي آل إليها؛ بل وأصبح من القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف تمكنت تركيا من إدارة الأزمة المالية التي حلت بها سنة 2002 ؟ .

الأسئلة الفرعية:

بغية الإجابة عن الإشكالية الأساسية لبحثنا هذا قمنا بتقسيم تلك الإشكالية للأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي الوضعية الإقتصادية والسياسية لتركيا قبل الأزمة المالية لسنة 2002 ؟ .
2. ما هي آثار هذا الأزمة على الإقتصاد التركي ؟ وهل بقيت تلك الأزمة في تركيا أم انتشرت دوليا ؟ .
3. فيما تتمثل الإجراءات التي اتخذتها تركيا لمواجهة تلك الأزمة ؟ .
4. فيما تتمثل مختلف الدروس المستفادة من تلك الأزمة ؟ .

فرضيات الدراسة :

قمنا ببناء بحثنا هذا على الفرضيات التالية :

1. تعتبر الأسباب الرئيسية للأزمة المالية التركية لسنة 2002 خارجية محضة تسببت فيها الدول الكبرى قصد الإطاحة بالإقتصاد التركي .
2. اعتبرت جهود صندوق النقد والبنك الدوليين وسياستهما الإملائية حلا نموذجيا لخروج تركيا من أزمتها.

المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدم المنهج الوصفي في عرض الخصائص المهمة عن الإقتصاد التركي، وكذا أسباب الأزمة، نتائجها وكيفية انتشارها، في حين تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل الأسباب الرئيسية للأزمة ومختلف الآثار الناجمة عنها على الإقتصاد التركي، إضافة إلى استنتاج مختلف الدروس المستفادة من الأزمة المالية التركية .

تقسيم البحث:

1. بعض الخصائص المهمة عن تركيا ؛
2. الأسباب السياسية والإقتصادية للأزمة التركية؛
3. تداعيات الأزمة المالية التركية؛
4. اللجوء لصندوق النقد الدولي؛
5. مواجهة الأزمة المالية التركية؛
6. الدروس المستفادة من الأزمة المالية التركية؛
7. العوامل المحفزة في الإنجاز الاقتصادي التركي.

1. **بعض الخصائص المهمة عن تركيا:**

تركيا (بالتركية : Türkiye)، وتعرف رسميًا بالجمهورية التركية (بالتركية: Türkiye Cumhuriyeti) دولة تقع في الشرق الأوسط (مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا)، يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا، ومن

الشرق أرمينيا وإيران، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط، ولها حدود بحرية مع قبرص، ومن الغرب بحر إيجة، اليونان وبلغاريا، وهي عضو في منظمة التعاون الإقتصادي للبحر الأسود[1] .

وهي دولة علمانية، ديمقراطية، وحدوية، جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قديم؛ أصبحت متكاملة بصفة متزايدة مع الغرب من خلال عضويتها في عديدالمنظمات كمجلس أوروبا، الحلف الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة العشرين، وبدأت تركيا مفاوضات العضوية الكاملة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005، كما عزّزت أيضًا علاقات ثقافية وثيقة وسياسية واقتصادية وصناعية مع الشرق الأوسط؛ ما جعلها بلدًا ذو أهمية جيو إستراتيجية كبيرة، كما تعتبر قوة إقليمية كبرى نظرا لموقعها الإستراتيجي، وقوتها العسكرية الكبيرة[2] .

إلاّ أنه وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، غير أنّها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز، البلقان والشرق الأوسط، كما أنّها تطل على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل[3] ، كما أنّها تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية، بحيث تنقسم إلى شطرين؛ هما :

- تفصل تركيا في جزئها الآسيوي عن الجزء الأوروبي (تتكون في معظمها من الأناضول)، التّي تضّم 97٪ من البلاد، بمضيق البوسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل،(والتي تشكل معا ارتباط المياه بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط).
- تضم تركيا في جزئها الأوروبي (شرق تراقيا روميليا أو في شبه جزيرة البلقان) 3٪ من المساحة الإجمالية لتركيا .

كما تتميز تركيا بشكل مستطيلي بطول 1.600 كم وعرض 800 كم، حيث تقع ما بين خطي عرض 35° و43° شمالا، وخطي طول 25° و45° شرقا، وتحتل المركز السابع والثلاثون (37) عالميا من حيث المساحة، وهو بلد محاط بالبحار من ثلاثة جوانب: بحر إيجة إلى الغرب، البحر الأسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمرة في الشمال الغربي للبلاد.

الجدول رقم 1: بعض الخصائص المهمة عن تركيا:

التسمية	تركيا	**العاصمة**	أنقرة
نظام الحكم	جمهوري	**اللغة الرسمية**	التركية
الديانة	علمانية (لا دين رسمي للدولة)	**الإستقلال**	عن الدولة العثمانية
العملة	الليرة التركية	**المساحة**	783.562 كم2
تسمية السكان	أتراك	**الكثافة السكانية**	94.1 كم2
نسبة المياه %	1.1	**السكان**	79.749.461 نسمة سنة 2011

[1] انظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع الإلكتروني التالي :https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الإطلاع : 2015/10/08م .

[2] نفس المرجع السابق .

[3] عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم ضمن الملتقى العلمي : "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد بمدينة الخرطوم، بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، 3-5 فيفري 2013 الموافق لـ 23-25 ربيع الأول 1434، الخرطوم، ص : 9 .

المجموعات العرقية	أتراك:70.2%، أكراد:20.4%، قوقاز: 2.3% عرب:2.2%، فرس: 0.9%، أذربيجان:0.7%

المصدر : من الموسوعة الحرة، ويكيبيديا

2. الأسباب السياسية والإقتصادية للأزمة التركية :

تعرضت تركيا لعدّة اضطرابات اقتصادية وسيّاسية خلال سنتي 2000 و2001، وذلك رغم توقيعها للعديد من الاتفاقيات مع صندوق النّقد الدّولي لمساعدتها في خطوات الإصلاح الإقتصادي المنتهجة أوائل الثمانينات من القرن الماضي♦.

لقد اندلعت الأزمة المالية التركية خلال شهر نوفمبر من سنة 2000، وذلك بعد التّحقيقات الموسعة في الجرائم المالية المرتكبة في 10 بنوك عمومية، بفعل عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية وارتفاع مديونياتها، إضافة إلى تراجع الثقة في الجهاز المصرفي؛ وهو ما اعتبر بحق جوهر الأزمة المالية آنذاك، حيث زاد من تفاقمها الهمسات الواقعة في الأجهزة الرسمية عن انتشار الفساد في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى تستّر الحكومة على المفسدين في هذا الجهاز المصرفي .

ويمكن إرجاع الأسباب الحقيقية للأزمة المالية التركية لمجموع الجوانب التالية[1]:

أولاً : الجوانب السياسية للأزمة المالية التركية :

لم يشفع لرئيس الوزراء التركي آنذاك "بولند أجاويد" تحقيقه بعض النجاحات في برنامج الإصلاح الإقتصادي (تخفيض معدلات التضخم، تقليل تدخل الدّولة في الحياة الإقتصادية والأخذ ببعض آليات السوق) الذي باشرته الحكومة التركية في بقائه على رأس الجهاز الحكومي[2]، حيث اتّهمه الرّئيس التركي آنذاك "نجدت سيزر" في مشادات كلامية وصراع علني ومتأجج بينهما في اجتماع مجلس الأمن القومي بأنه وراء عرقلة التّحقيقات في قضايا فساد القطاع المصرفي وقطاع الطّاقة، ممّا أدّى نتيجة لهذا الخلاف السيّاسي المعلن إلى زعزعة الإستقرار في أسواق المال التّركية، وهو ما أدّى لتفجير الأزمة التركية .

من هذه النقطة بدأت الأزمة تأخذ منحاها التصاعدي، لاسيما بعد أن رفض رئيس الوزراء إقالة نائبه "حسام الدين أوزكان"، والذي كان يرى فيه الرئيس التركي أنّه المسؤول عن مديونية البنوك العامة، وقد حاول رئيس الوزراء التركي إنقاذ الإقتصاد التركي من الأزمة، وذلك لما استعان بالإقتصادي "كمال درويش" (نائب رئيس البنك الدولي) ومنحه صلاحيات واسعة، إلاّ أنّ مهمة درويش كانت صعبة للغاية، نتيجة لتصادمها مع عدم قدرة "بولند أجاويد" على عزل عدد من الوزراء الذين كانت تحيط بهم قضايا الفساد الإداري والمالي[3] .

♦ من بين هذه الإتفاقيات نجد : اتفاقية المساندة التي وقعت نهاية ديسمبر 1999، حيث تحصل تركيا بموجبها على تسهيلات تبلغ نحو 4 مليار دولار .

[1] إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011، بغداد .مرجع سبق ذكره، ص- ص : 136-139 .

[2] انظر كل من :

- معمر خولي، الإصلاح الدّاخلي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،الدوحة، ص:2.
- Simeon hristov, the crisis in turkey, institute for regional and international studies report, may 2010, Sofia, p : 2 .

[3] شلبي مغاوري، تركيا في فخ الفساد، مقال منشور على الموقع :

www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article/6.shtmi، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .

لقد تعرّضت تركيا نتيجة لسيّاسات رئيس الحكومة الائتلافية بولند أجاويد (الممتدة ولايته من 28 ماي 1999 إلى غاية 18 نوفمبر 2002)، إلى أزمات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصّحي لرئيس الوزراء، وكادت أن تودي بتركيا إلى الهاوية، وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف، منها[1] :

- رفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر، الذي أصبح رئيسًا لتركيا في ماي 2000 التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم العالي؛
- رفضه بعد فترة قصيرة التوقيع على قرار حكومي يقضي بفصل مئات الموظّفين المدنيّين بذريعة انتمائهم لجماعات أصولية وأخرى انفصاليّة، لأنه قرار مخالف للقانون رغم تمسّكه الشديد بمبادئ العلمانية .

واشتدّت الأزمة السيّاسية بين مؤسّستيْ الحكم، فكانت الرئاسة مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح ببثّ باللغة الكردية لتصبح أكثر اتّساقا مع معايير الإتّحاد الأوروبي؛ في حين رفض طيف من الإئتلاف الحكومي، وهو حزب الحركة القومية برئاسة "دولت بهشلي"، تلك التعديلات (لأنّه يرى في إلغاء عقوبة الإعدام إفلات "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمّال الكردستاني المتّهم بالدّعوة للإنفصال وشنّ حرب ضدّ الدولة من الموت الذي يستحقّه نظير جرائمه)، وأنّ أيّ تهاون في هذه المسألة سيعرّض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابيّة، ولهذا انسحب حزب الحركة القوميّة من الحكومة الإئتلافية وهو ما تسبب في سقوطها▼ .

وعلى صعيد السّلطةعبر اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد في 2001/02/19 عن دوي الأزمة، حيث شهد الإجتماع توترا شديدا عكسه الخلاف الحادّ بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هذا من جهة، وبين أقطاب المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، نتيجة لتباطؤ الحكومة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع الفساد، بالإضافة لفشلها في الإسراع ببرنامج الخوصصة، ممّا أثار بدوره العديد من المخاوف بشأن زعزعة الإستقرار السيّاسي، وأدى ذلك إلى تضييق الخناق على رئيس الحكومة واتّهامه وأفراد حكومته بأنهم السّبب المباشر وراء الوضع الإقتصادي المتأزم .

ثانياً :الأسباب الإقتصادي للأزمة المالية التركية :

رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخوصصة ثلاثة بنوك حكومية، وأصدر مرسومًا رئاسيًّا في 2001/02/16 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدّولة بالتّحقيق في فضائح فساد البنوك، وفي الإجتماع الشّهري لمجلس الأمن القومي وجّه الرئيس انتقاداتٍ بالغة للطّريقة التي يدير بها رئيس الحكومة الشّؤون العامّة، واتّهمه بالتستّر على الفساد في الدولة، فاحتدم النقاش بينهما، فخرج رئيس الحكومة من الإجتماع، والذي واجه الصحافة التي تنتظره لدى مغادرته مقرّ الرئاسة قائلاً : "إنّ الرّئيس تجاوز معه حدود الأدب في الحديث والسّلوك، وأنّه لن يتحدّثإليه حتّى يتلقّى اعتذارًا منه"، فأحدثتتلك التصريحات حينها تداعيات سلبية بشكل فوري على الإقتصاد، بدأت بانهيار الأسواق المالية المتسمة بالحساسيّةالمفرطة للتقلّبات السيّاسية، نظرًا لكثرة تشكيل

---

[1] معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، مقال منشور على الموقع :www.dohainstitute.org، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .

▼يضاف إلى هذه المواقف أنّ آليات النّظام الديمقراطي ومؤسّساته لم تعد تعمل كما ينبغي، حيث أصبح البرلمان بسبب تركيبة الحكومة الإئتلافية كيانًا جامدًا يقدّم الدليل على الفشل في إيجاد حلولٍ لأزمات المجتمع، وأصبحت الحكومة عاجزةً عن الإحتفاظ بحدٍّ أدنى من التّنسيق بين شركاء الإئتلاف .

الحكومات وسقوطها، وعدم القدرة على استشفاف أحوال الدولة السيّاسية والإقتصادية على المدى البعيد، وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعاتٍ لتصل إلى 76%، وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي نظرًا لإقبال المواطنين على شرائه تأمينًا لأموالهم، الأمر الذي دعا البنك المركزي لضخّ 5 مليار دولار في الأسواق خلال 4 ساعات فقط، وخسر مؤشّر بورصة إسطنبول 14% من قيمته في يومٍ واحد، وخرجت من الدولة ودائع ماليّة بـ 4-5 ملياردولار في ذات اليوم، وفي اليوم التالي فقدَ المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية، غير أنّ الأسباب الإقتصادية الرئيسية للأزمة التركية تتمثل في جملة النقاط التالية [1]:

- **تدهور معدلات النموالاقتصادي** :يعتبر مؤشر النمو الإقتصادي المؤشر الأكثر أهمية المعبر عن حالة الإقتصاد، ومدى تعرضه للأزمة أو تجاوزه لها، ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا معدلات نمو الإقتصاد التركي للفترة 1995-1999 :

الجدول رقم 2 : معدل النمو الإقتصادي في تركيا للفترة 1995-1999 :

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	%8	%7.1	%8.3	%3.8	%6.1-

المصدر :www.islamonline.net/iol-Arabic/dowalia/namaa-31-/namaal.asp، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ معدل النمو الإقتصادي التركي كان عند مستوى 8% سنة 1995، لينخفض إلى 7.1% سنة 1996، ليعاود الإرتفاع إلى 8.3% سنة 1997، ومع نهاية سنة 1998 أخذ منحاً تنازليا ليصل إلى 3.8% ثم إلى -6.1% سنة 1999، وهو دلالة على دخول الإقتصاد التركي في الأزمة .

ويعود سبب هذا التراجع حسب الإقتصاديين إلى سببين؛ هما :

- **السبب الخارجي** : يتمثل في عدوى الأزمات المالية التّي شهدتها الاقتصاديات الآسيوية وروسيا التي أثرت سلبا على الإقتصاد التركي نظرا لحجم التّبادل الإقتصادي الكبير بين البلدين، إذ بلغ في الأعوام السابقة للأزمة أكثر من 7 مليار دولار سنوياً، ليتراجع هذا المعدل تراجعاً كبيراً بعد الأزمة الروسية .
- **السبب الداخلي** : يتعلق السبب الداخلي بالزلزال الذي مسّ تركيا في 2001/08/07 الذّي أحدث أضراراً بالغة، والذي مسّ منطقة صناعية تضم 30% من مجموع المصانع والمنشآت الصّناعية لتركيا، وقدرت الأضرار التّي تسبب بها فيها هذا الزلزال ما بين 150 إلى 200 مليار دولار [2] .

- **انكماش الإقتصاد التركي** : وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فإنّ معدل النمو الحقيقي للنّاتج المحلي الإجمالي شهد تدهوراً ملحوظاً عندما بدأت دورة الرّكود العميق سنة 1999، فانخفض معدل النّمو الحقيقي للنّاتج المحلّي الإجمالي إلى -4.7%، فبعد أن كان 3.1% و7.6% سنوات 1998 و1997 على التوالي، أمّا بالنّسبة لمعدّل التّضخم فقد بلغ 64.9% سنة 1999، وانخفض مع برنامج تخفيض التّضخم إلى

---

[1] بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، الاقتصادات النّامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في الاقتصاد، 2008، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص -ص : 108-114، بتصرف .

[2] الإقتصاد التركي للخلف در، مقال منشور على شبكة الإنترنيت، انظر الموقع التالي :

www.islamonline.net/iol-arabic/dawalia/namaa-3lnamaal-asp، تاريخ الإطلاع 2012/12/17 .

54.9% سنة 2000، واستمر على نفس المستوى تقريباً عام 2001 حيث بلغ 54.4%، والجدول التالي يبين تطور بعض المؤشرات الرئيسية للإقتصاد التركي خلال الفترة 1997-2003 :

الجدول رقم 3 : تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في تركيا خلال الفترة 1997-2003 :

البيانالسنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	%7.6	%3.1	%4.7-	%7.4	%7.4-	%3.9	%5
معدل التغيير في أسعار المستهلكين (%)	%85.7	%84.6	%64.9	%54.9	%54.5	%47.1	%28.6
ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	---	---	%0.7-	%4.9-	%2.3	%0.8-	%1-

Source : Erinc Yeldan,Turkey 2001-2004: Imf Strangulation,Tightening Debt Trap, And LopsidedRecovery,Juin2004,p : 17,Sur Le Site :www.bilkent.edu.tr/~yeldane.

يتبين من الجدول أنّ العجز في ميزان الحساب الجاري التركي بلغ 0.7%- و4.9%- من الناتج المحلي الإجمالي لسنوات 1999 و2000، وذلك قبل أن يتحول إلى فائض قدره 2.3% من النّاتج المحلّي الإجمالي سنة 2001، ولكنه عاود الإنخفاض ليسجل عجزا قدره 0.8%- و1%- سنتي 2002 و2003، ومن خلال الشكل التالي يمكن تبيان تطور معدلات البطالة في تركيا خلال الفترة 2000-2003 :

الشكل رقم 1 : تطور معدلات البطالة في تركيا خلال الفترة 2000-2003 :

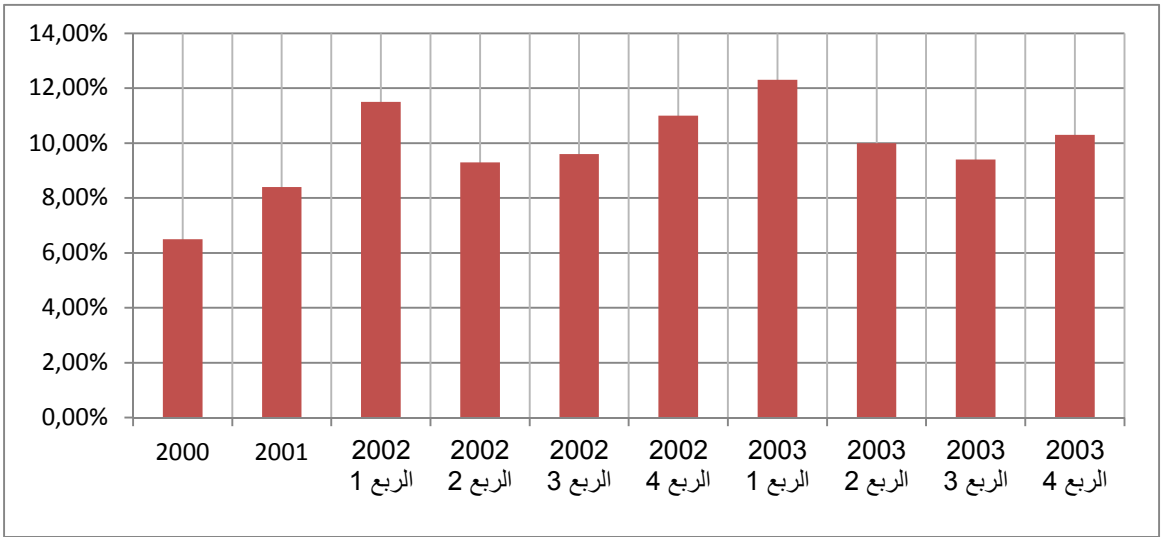

Source : Erinc Yeldan,Turkey 2001-2004: Imf Strangulation,Tightening Debt Trap, And LopsidedRecovery,Juin2004,p:17,Sur Le Site :www.bilkent.edu.tr/~yeldane.

نلاحظ من الشكل البياني السابق أنّ معدلات البطالة في تركيا كانت عند مستويات 6.2% سنة 2000، ثم بدأت في الإرتفاع سنة 2001 لتصل إلى 8.2% لتبلغ أعلى المستويات خلال الربع الأول من سنة 2002 في حدود 11.6%، ثم انخفضت قليلا في الربع الثاني من ذات السنة إلى حدود 9.1%، لكنها ارتفعت مرّة أخرى خلال الربع الثالث من ذات السنة لتصل لحدود 9.8%، وخلال الربع الرابع والأخير من ذات السنة وصلت إلى حدود 11%.

- **تعويم الليرة التركية** : أبلغ نائب مدير صندوق النقد الدولي "ستانلي فيشر" السلطات التركية أنّه يتعيّن عليها تعويم عملتها في السوق والتّخلي عن نظام سعر الصّرف الذي تبنته تركيا منذ سنة 1999 كجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادي مع الصندوق، فأعلن رئيس الوزراء التّركي عن التزام تركيا وتحملّها مسؤولية الإصلاح الإقتصادي وفقاً لما هو مخطط له من خلال الإجراءات التّي أدّت إلى الإعلان عن تعويم العملة في 22 فيفري 2001 كحل رئيسي لإنعاش الإقتصاد، وقوبل هذا الإجراء بتأييد كل من أمريكا وصندوق

النقد الدّولي، إلاّ أنّ النّتائج السلبية لهذا القرار كانت أكثر وضوحاً من النتائج الإيجابية على المدى القصير، حيث أدّى لفقدان نقطة الإرتكاز الأساسية لبرنامج الإصلاح وهي استقرار سعر الصّرف، وفقدت اللّيرة أكثر من 45% من قيمتها، وأصبح الدّولار يعادل مليون ليرة تركية بعد أن كان يعادل 667 ألف ليرة قبل قرار التعويم، ودخلت تركيا حلقة جديدة من الحلقات التّشاؤمية، خاصة فيما تعلق بقدرتها على سداد التزاماتها، والشكل البياني التالي يبين تطور سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2005 :

الشكل رقم 2 : تطور سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2005 :

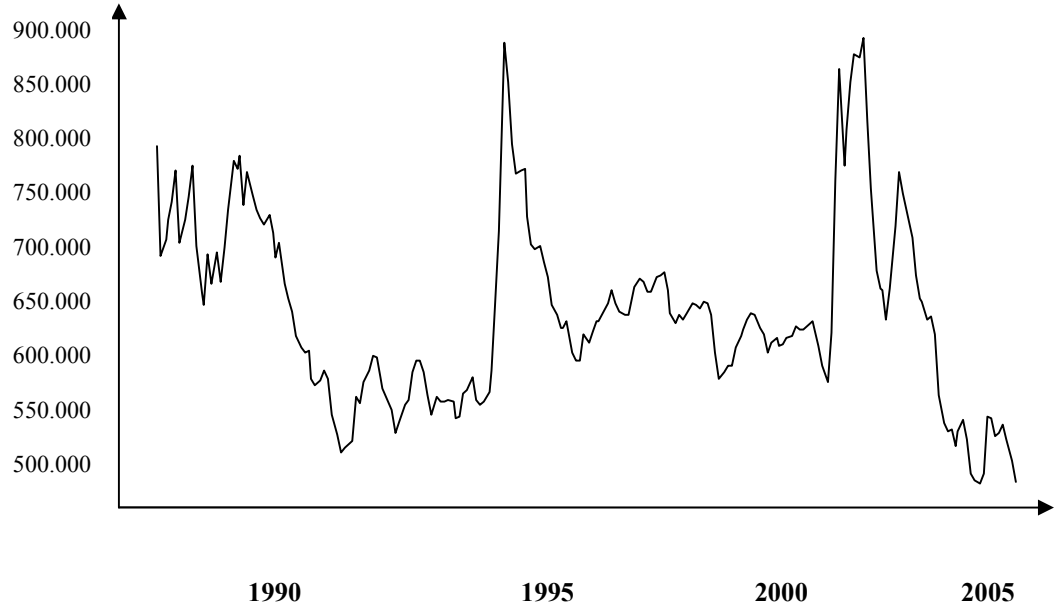

Source : Ali ari, rustem dagtekin,les indicateurs d'alerte de la crise financière de 2000-2001 en Turquie : un modèle de prévision de crise jumelle, travail présentée a la conférence internationale d'économie d'Ankara (11-13 septembre 2006) ;turkisheconomic association,région et développement n° 26-2007, p : 39 .

يتبين من الشكل السابق أنّ سعر صرف الليرة مقابل الدولار ظل متذبذبا خلال الفترة المذكورة، أين بدأ ينخفض نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضي ليصل لأدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 500 ألف ليرة مقابل 1 دولار، ثم ارتفع إلى 600 ألف ليرة مقابل 1 دولار سنة 1992، وبحلول سنة 1994 ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في حدود 875 ألف ليرة مقابل 1 دولار، كما نلاحظ خلال فترة الأزمة أن سعر صرف الليرة قد وصل إلى أعلى المستويات عند حدود 850 ألف ليرة مقابل 1 دولار سنة 2000 لتنخفض سريعا إلى حدود 625 ألف ليرة مقابل 1 دولار سنة 2001، وهو ما يوضح فقدان الليرة التركية لاستقرارها ما أدخل تركيا ضمن حلقة جديدة من الحلقات التّشاؤمية خاصة فيما تعلق بقدرتها على سداد التزاماتها .

- **أزمة السيولة** : تلبية للأوامر صندوق النقد الدولي؛ أمر البنك المركزي التركي البنوك بتخفيض مستوى استدانتها بالعملات مقارنة بأصول الملكية (زاد الطلب بعدها وبشكل كبير على العملة التركية)، إضافة إلى مشكلة مصرف "دميربنك الكبير" الذي عاني من نقص السيولة لإقفال حساباته وقضايا الفساد، كما ساهم نهب البنوك في إفلاس سبعة بنوك حكومية، وأظهرت التحقيقات ضلوع عدّة أطراف (إعلامية، رجال أعمال وسياسيين)، فعمّت الذعر في الأسواق وارتفعت أسعار الفائدة على ودائع ليلة واحدة 250%، وباع المستثمرون أسهمهم، وعمدت المصارف الأجنبية الكبرى لسحب أرصدتها قبل ميعادها لإقفال

حساباتهانهاية السنة، فنجم عن ذلك اضطراباً كبيراً في الأسواق واندفع الناس لشراء الدّولار بكثرة؛ فحدثت أزمة سيولة في ديسمبر 1999 أسفرت عن عدّة خسائر من أهمها انخفاض ودائع البنك المركزي من العملات الأجنبية من 24.43 مليار دولار إلى 18.94 مليار دولار، بمقدار انخفاض بلغ 5.49 مليار دولار، في حين كانت احتياطيات البنك المركزي من الذهب 1.12 مليار دولار عام 1998 لتنخفض إلى 1.01 مليار دولار سنة 1999 .

- **تفاقم الديون** :وقعت تركيا في فخ المديونية الخارجية والدّاخلية، وتضخّمت ديونها مع فوائدها حتّى أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من واردات الدّولة، فقد بلغت الديون الخارجية لتركيا عام 1980 نحو 15.7 مليار دولار بفائدة تقارب مليار دولار، وفي عام 1999 بلغت هذه الديون 101.8 مليار دولار، وارتفعت عام 2000 لتصل إلى 116.2 مليار دولار بفائدة تزيد على خمسة مليار دولار، أمّا بالنّسبة للدّيون الداخلية فوصلت عام 1980 نحو 7.9 مليار دولار وارتفعت عام 1999 إلى 63.6 مليار دولار[1]، كما بلغ مجمل الدّين العام نهاية 2001نحو 180 مليار دولار، وبلغت الفوائد التي دفعت خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2001 ومطلع عام 2002 نحو 8.5 مليار دولار، منها 2.4 مليار دولار من القرض الذّي وافق الصّندوق على تقديمه عام 2002 بقيمة 16 مليار دولار، كما بلغت الفوائد خلال عام 2001 نحو 22.6% من إجمالي النّاتج القومي مقابل 16.2% عام 2000، وكانت تركيا قد تمكنت من تسديد 11 مليار دولار من أصل الدّيون المستحقّة[2].

كما نجد هنالك أسباب مزمنة أخرى كان لها بالغ الأثر في حدوث الأزمة المالية التركية، لعل أهمها[3] :

- **دخول تركيا الإتحاد الجمركي الأوروبي** : يعد انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي دافعاً لسنّ العديد من القوانين المتعلقة بنظام التجارة الدّاخلية، سيّاسات المنافسة، حقوق الملكية وحماية المستهلكين بما يعمق التّجارة مع الإتحاد الأوروبي، كما تطلب إقرار الإتحاد الجمركي من تركيا مجموعة من الإلتزامات التي كان يجب تنفيذها حتّى يصبح الإتحاد سارياً، وعلى النظير من ذلك كبّد هذا الإتفاق تركيا خسائر باهظة جراء تطبيقه قدّرت بحوالي 700 مليون دولار سنوياً، إلاّ أنّ المضي قدماً في تطبيق بنود الإتفاقية سيدعم من جهود تركيا نحو للإنضمام للإتحاد الأوروبي .
- **الإسراف والتبذير الحكومي**:والذي يعتبر من العوامل المتسببة في ضياع 195.2 مليار دولار خلال عشر سنوات حسب دراسة اتّحاد الغرف والبورصة التّركية للفترة 1990–2000 بينت أنّ معظم الحكومات المتعاقبة في هذه المدّة فشلت في سيّاستها الإقتصادية، ورغم أنّ هذه السيّاسة لم تثمر شيئاً بسبب التبذير والإسراف الحكومي الذي لم ينقطع▼.

---

[1] الأزمة الإقتصادية التركية : الأسباب والتوقعات، مقال منشور على شبكة الإنترنيت، انظر الموقع: www.aljazeera.net/NR/axcres/53807D45-1809-4a87، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .

[2] غانم إبراهيم بيومي، الأرقام الذّهبية الخمسة للإقتصاد التّركي، انظر الموقع :www.ahram.org.eg/aepss، تاريخ الإطلاع 2012/12/17 .

[3] أورخان محمد علي، الأزمة الإقتصادية التركية : الأسباب والتوقعات، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر لموقع التالي : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3، تاريخ الإطلاع : 2015/10/13م .

▼الأرقام التالية دالة على هذا التبذير :

- امتلكت الحكومة التركية 86338 سيارة رسمية، بينما يتراوح عددها في اليابان، فرنسا وبريطانيا بين عشرة آلاف وعشرين ألف سيارة، كما تبيّن أن رواتب سائقيه ومصاريف الوقود والصيانة تبلغ ملايين الدّولارات سنوياً .

- **الإنفاق العسكري الكبير** : مع أنّ روسيا ومعها جميع دول حلف النّاتو عدا تركيا، قامت بتخفيض نفقاتها العسكرية بعد انهيار الإتحاد السّوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، إلاّ أنّ تركيا مستمرة في إنفاق كبير على آلتها العسكرية الضّخمة دون أن تعلن عنها، علماً بأنّه ليس للحكومة ولا للبرلمان سيطرة عليها .
- **الحظر المفروض على العراق** : لقد تضرّرت تركيا كثيراً نتيجة الحظر الذّي فرضته الأمم المتحدة علىالعراق، بحيث تشير الإحصائيات إلى أنّ خسائر تركيا جراء انحسار تجارتها مع العراق فاقت 70 مليار دولار في السنوات العشر الماضية التّي سبقت الأزمة .

3. تداعيات الأزمة المالية التركية :

سنقوم بتحليل تداعيات الأزمة المالية التركية من جانبين، هما[1] :

أولاً : في الجانب الداخلي :ساهمت الأزمة المالية التركية على المستوى المحلي في حدوث ما يلي :

- شيوع حالات القلق والسخط في أوساط الشعب التركي نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير نتيجة لانخفاض قيمة اللّيرة التّركية بنسبة 45%؛ ومع تجميد الرواتب والأجور ازداد الأمر تعقيداً، ممّا دفع بعدد كبير من الأتراك لطرق باب الهجرة؛
- حمّل الشعب التركي حكومته مسؤولية الأزمة، حيث اعتبرت فاشلة في أداء دورها الإقتصادي، كما اعتبرت ضالعة في الفساد المستشري الذّي دمّر الإقتصاد والبلد ككل .
- انخفض إجمالي النّاتج القومي بنسبة 9.4%، وهو الأسوأ منذ سنة 1945؛
- بلغ متوسط دخل الفرد 2181 دولار سنة 2000، وفي ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان الذي أجرى في أكتوبر سنة 2000، فإنّ هذا المتوسط قد ارتفع خلال سنة 2001 بمقدار 46 دولار ليصل إلى 2227 دولار سنوياً في ضوء الزيّادة المتوقعة في عدد السكان.
- تسببت الأزمة في ارتفاع عدد المواطنين الأتراك تحت خط الفقر إلى 35 مليون نسمة، وهو ما يمثل أكثر من 50% من عدد السكان في تركيا والبالغ 67.309.000 مليون نسمة، كما وصل عدد البطالين سنة 1999الحوالي 1.71 مليون عاطل، أي بنسبة 7.3% من حجم العمالة البالغة 23.356 مليون عامل. لكن ظروف الأزمة أدّت لزيادة 1 مليون عاطل ليرتفع عدد العاطلين لما يزيد عن 2.7 مليون عاطل يمثلون نحو 12.3% من حجم العمالة وفقاً للتقديرات الحكومية؛
- أصيب قطاع السياحة بأضرار بالغة بعد أحداث 2001/09/11، حيثأكّدت البيانات أنّ عائدات السيّاحة بلغت 7.82 مليار دولار من جانفي إلى نوفمبر من ذات السنة منخفضة بشكل كبير عن التوقعات▼ .

- تملك الحكومة 235340 دار مخصصة للموظفين وأكثرها فيلات للرّاحة والإستجمام في أشهر الصيف لكبار الموظفين، وتمّ صرف 640 مليون دولار في ظرف عشر سنوات لصيانتها، وهو ما لا تتحمله ميزانية الدولة .
- يوجد 13240 هاتف مخصص لدوائر الدّولة وهو رقم ضخم ويساء استخدامها وتستعمل لأغراض شخصية .

[1] بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 118-119، بتصرف .

▼لقد زار تركيا في سنة 2001 حوالي 11.6 مليون سائح، وبعد تعويم تركيا لعملتها بداية 2001 هبطت قيمة العملة إلى النصف مقارنة بالدولار، ما جعل البلاد مقصداً رخيصاً للسيّاح خاصة البريطانيين والألمان، في حين استقبلت تركيا نحو 14 مليون سائح عام 2002 لتصل بذلك عائدات البلاد بالعملة الصعبة من السياحة حوالي 10 مليار دولا، للمزيد انظر : غانم إبراهيم بيومي، الأرقام الذّهبية الخمسة للإقتصاد التّركي، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع :www.ahram.org.eg/aepss، تاريخ الإطلاع 2015/11/10م .

ثانياً : في الجانب الخارجي : امتدت الأزمة المالية إلى كل من أمريكا والإتحاد الأوروبي؛ حيث :

- **في أمريكا:** ألقت الأزمة بظلالها على أداء الشّركات المنتجة للسّلع الإستهلاكية، حيث عدّلت بعضها من توقّعاتها للأرباح بعد تدهور قيمة اللّيرة التركية، حيث أكّدت شركة "بروكتير أند جامبل" أنّ تعويم اللّيرة التّركية أجبرها على تعديل توقّعاتها للأرباح خلال النّصف الثّاني لسنة 2001، ممّا أدي لتخفيض أرباح الأسهم في الشّركة خلال الرّبع الثّالث من نفس السنة، كما أدى ذلك لتراجع ربح السّهم في ذات السنة .
- **في دول الإتحاد الأوروبي** :ألقت الأزمة بظلالها على البنوك والعملة الأوروبية الموحدة، حيث أثارت القلق بشأن أرباح البنوك الأوربية في تركيا (خاصة الألمانية والفرنسية ذات النشاط الواسع بها)، وبدأت بتقليص نشاطها وتوسعها في تركيا، كما قال خبراء في دول الإتحاد الأوروبي أنّ هناك علاقة قوية بين الأزمة المالية التّركية وأداء الأسواق ولاسيما على مستوى البنوك، حيث جعلتهم يحجمون عن توسيع أعمالهم في الأسواق التركية♦ .

4. **اللجوء لصندوق النقد الدولي :**

استطاع صندوق النّقد الدولي ببرامجه ووصفاته التّدخل في الإقتصاد التّركي الذي عانى من مجموعة أزمات ومشكلات سنة 1997، وذلك بعد سقوط حكومة "نجم الدين أربكان" وتسلم حزب الوطن الأم السّلطة بزعامة "مسعود يلماز" في نوفمبر من نفس العام، هذا الأخير اتّفق مع الصندوق على إصلاح الإقتصاد ومكافحة التضخم، ووقّع الإتفاق في ذلك الوقت وزير الإقتصاد "جونيش تاتر"، حيث أكّد الإتفاق على أن تقوم الحكومة التركية بتجميد الأسعار ما بين شهري ديسمبر وماي عام 1998؛ وأن تفرض على القطاع الخاص تخفيض الزّيادات في الأسعار المخطط لها بنسبة النّصف، كما يجب على الحكومة تنظيم قيّم الدّعم للقطاع الزراعي لعام 1994، بحيث لا يتم رفعها خلال العام؛ إضافة إلى أن تقوم الحكومة بخوصصة العديد من المؤسسات والشركات؛ وأن توظف عائدات الخوصصة البالغة 5 مليار دولار لدعم البرنامج، كما على الحكومة أن تعمل على إصلاح نظام الضمان الإجتماعي الذّي ظل يعاني من العجز؛ و أن تتّخذ الإجراءات الصّارمة ضد المتهربين من دفع الضّرائب على أن يبدأ تطبيق البرنامج بداية عام 1998 .

ولم تمض مدة طويلة على بدء تطبيق البرنامج بشروطه القاسية حتى بدأت الآثار السلبية تظهر على الإقتصاد وعلى مستوى معيشة السّكان الذين خرجوا أكثر من مرة للشوارع في تظاهرات غاضبة معلنين سخطهم على برنامج الصندوق ووصفاته رغم تعثّر الحكومة في الوفاء بجميع شروط الصندوق، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه في المضي قدماً في تنفيذ الإتفاق مغلفاً بدواع إنسانية تارة (زلزال 1999) التي بلغت خسائرها 7 مليار دولار، ورغبته لإنقاذ الإقتصاد التركي ووضعه على طريق النّمو المستدام تارة أخرى؛ لذلك وافق الصندوق في 23 ديسمبر 2000 على منح تركيا قرضاً تحت الطّلب بقيمة 3.7 مليار دولار على مدار ثلاث سنوات لحل مشكلة التّضخم، وتخفيض نسبتها إلى أرقام فردية بحلول سنة 2002 •.

♦ كما خرجت خلال الأزمة المالية التركية حوالي 4 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية في تركيا خلال أيام قلائل، بفعل التّوقعات التّشاؤمية التّي دفعت بالعديد من المستثمرين الأجانب إلى بيع ممتلكاتهم في الأصول التركية .

• لم يتحقق هذا الأمر، لأن معدل التضخم المراد تحقيقه كان 20% ثم ينخفض إلى 10% بحلول سنة 2001، غير أنّه وصل إلى 54.4% و47.1% في سنتي 2001 و2002 على التوالي، كما ارتفعت أسعار السّلع الإستهلاكية بمقدار 3.7%، في حين ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 2.4% كمؤشر للفشل في تخفيض معدل التضخم الذي كان ينظر إليه كنتيجة طبيعية للإنفاق الحكومي على مشاريع ضخمة تمّت في عهد الحكومات السابقة ولاسيما حكومة "تورغرت

5. مواجهة الأزمة المالية التركية:

طالبت الحكومة التركية من وزير الإقتصاد"كمال درويش" تقديم برنامج اقتصادي♦ لعملية الإنقاذ، حيث قام بدراسة استغرقت 45 يوماً قدّم خلالها برنامجا اقتصاديا تضمن تغيير عديد القوانين من أهمّها[1] :

- قوانين البنك المركزي بمنحه حرّية وصلاحية أكبر مع الوقوف الحازم في وجه عمليات نهب البنوك؛
- تأمين الشّفافية في جميع الأعمال الإقتصادية التّي تقوم بها الحكومة وإطلاع الشّعب عليها؛
- الإقتصاد في النّفقات الحكومية واتّباع سيّاسة شد الأحزمة؛
- الإسراع في عملية الخوصصة الإقتصادية .

بعدها؛ وافقت الحكومة على هذا البرنامج وبدأت بتمرير القوانين الإصلاحية الواردة ضمن البرنامج (15 قانوناً من البرلمان وتكليف المجلس النيّابي بسنّ هذه القوانين)، كما أكّد أجاويد أنّ حكومته ستبذل ما في وسعها لتخفيف حدّة التّضخم وتخفيض نسبة الفائدة على القروض، وعدم المسارعة لطبع كميات جديدة من النّقود خشية تصاعد حدة التّضخم، كما سعت الحكومة للتّقدم بطلب قرض من صندوق النقد الدولي، حيث قام وزير الإقتصاد "كمال درويش" بعدّة جولات لواشنطن وعواصم غربية أسفرت عن الموافقة على منحقرض بـ 10 مليار دولار، حيث أرجأ الصّندوق التّصديق النّهائي عليه إلى حين التأكد من الإجراءات الواجب اتخاذها في مجال الإصلاح الإقتصادي، إعلان إفلاس المصارف والإسراع في مجال الخوصصة، كما طالبت أمريكا بترسيخ قواعد الديمقراطية وإرساء نظم أكثر شفافية تخضع للرقابة والمحاسبة[2] .

لقد تطلبت عملية الخروج من تلك الأزمة المالية مراجعة برنامج الإصلاح الإقتصادي المفروض من طرف صندوق النّقد الدّولي، حيث استجابت تركيا لمطالبه وتم الإعلان عن تشريعات مصرفية جديدة لإعادة هيكلية الجهاز المصرفي للقضاء على ظاهرة التهريب في المصارف، مما أدّى لموافقة الصندوق في 2001/01/15 على منح تسهيلاتطارئة لمساندة برنامج الإصلاح الإقتصادي، وتمّ توقيع اتفاق قيمته 12.8 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة، أي نحو 16.3 مليار دولار في 2002/02/04 على أن ينتهي نهاية عام 2004[3]، وقد شملت الشّروط المفروضة على تركيا أثناء المفاوضات لحصولها على قرض إضافي من صندوق النقد الدّولي ما يلي[4]:

- عودة تدفق الإئتمان إلى القطاع العقاري .

أوزال" الذي حقق قفزة اقتصادية في تركيا، فكان التّضخم ضريبة لا بد منها لهذه القفزة الإقتصادية لمشاريع السّدود الضّخمة ومحطات توليد الطّاقة الكهربائية .

♦استخفت المعارضة ببرنامج الحكومة، ففي تعليق لرئيس حزب الفضيلة"رجائي قوطان" قال : "إن الجبل تمخض وولد فأرا"، في حين قالت رئيسة حزب الطريق القويم "تانسو تشيلر" (أستاذة اقتصاد) : "إن هذا البرنامج لم يأخذ بعين الاعتبار فئات العمال والفلاحين والموظفين وأصحاب الدخول المحدودة"، كما أن بعض المحللين الاقتصاديين الغربيين ذكروا أن هذا البرنامج غير واقعي ومتفائل أكثر من اللازم، قائلين : "نحن نرى أنه من العبث انتظار مفعول السحر من أي برنامج اقتصادي يتصدى لعلاج داء اقتصادي مزمن" .

[1] الأزمة الاقتصادية التركية – الأسباب والتوقعات، مقال منشور على شبكة الانترنيت، انظر الموقع التالي :
www.aljazeera.net/nr/axcres/53807d45-1809-4a87، تاريخ الإطلاع : 2015/10/13م .

[2] بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 120-121، بتصرف .

[3] بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص : 121 .

[4] شكولينكوف ألكسندر، جون سوليفان، شروط الإقراض الدولي، مجلة الإصلاح الإقتصادي اليوم، العدد 8، ديسمبر 2003، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ص : 8 .

- شفافية أكثر للعمليات الحكومية .
- التوسع في الخوصصة وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- إجراءات التّكيف المالي .
- تخفيض التّضخم في إطار الخطّة الهادفة إلى مواجهة التّضخم .

لقد لعبت الإدارة الأمريكية دوراً مهماً لدى صندوق النّقد الدّولي لإقناعه بالموافقة على منح تركيا قروضاً تمكنها من مواجهة أزمتها المالية، وهذا الموقف له ما يبرره، حيث أنّ تركيا حليف إستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما أنّ تعاون تركيا العسكري والإقتصادي مع إسرائيل يشكل جزءاً من نسيج التّوازنات العسكرية والإقتصادية الأمريكية في المنطقة، كما تعد تركيا معبراً لعلاقات أمريكا مع دول القوقاز، لذلك فإنّ الإدارة الأمريكية لم تدع تركيا في هذه الأزمة، ولكنها جعلت تدخلها لإنقاذها من خلال صندوق النقد الدولي .

6. الدروس المستفادة من الأزمة المالية التركية :

مباشرة بعد الأزمة المالية التركية؛ أسفرت انتخابات سنة 2002 البرلمانية عن إخفاق عديد الأحزاب السياسية في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، حيث فتحت الانتخابات صفحةجديدة في تاريخ البلاد السياسي أين فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا فيها، وشرع في سلسلة من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، السياسة الخارجية وغيرها منالمجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ "تركيا الجديدة" .

لقد وضعت تلك الانتخابات نهاية لحقبة من تعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت تركيا طيلة 11 عامًا، وبعد تولّي السلطة أواخر 2002؛ اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي تهدف لتحقيق الانضباط المالي وخوصصة المشاريع المملوكة للدولة، كما دشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز المالية العامة، زيادة فعاليةالمؤسسات العامة وتجنب الوقوع في فخ الديون .

وخلال العقد الذي تولى فيه حزب العدالةوالتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملًا للاقتصاد التركي الذييفوق أداؤه حاليًّا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشراتالاقتصاد الكلي .

لقد نجحت الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية من انتشال الإقتصاد التركي من حالة التدهور والانهيار التي كان قد وصل إليها مع نهاية فترة حكومة بولند أجاويد سنة 2002 وإدخاله في حالة الإنتعاش والازدهار، وبات الحديث يدور الآن حول صعود نمر تركي كبير وانضمامه إلى التجارب الناجحة للنمور الآسيوية، وأصبحت "تركيا اليوم جديدة"، بل إنها لم تكن في أي وقت من تاريخها الحديث جديدة بمثل ما هي عليه اليوم، والمشهد التركي حافل بالجديد من نجاحات اقتصادية، وتطور ديمقراطي في آن واحد، وهناك بالفعل تركيا جديدة غير التي كانت خلال العقود الطويلة الماضية، وعلينا أن نقرأ ما يجرى هناك بدقة وبعمق، فثمة دروس كثيرة يمكن الإستفادة منها في إصلاح أوضاعنا الداخلية وسياساتنا الخارجية .

7. العوامل المحفزة في الإنجاز الاقتصادي التركي:

لم تكن الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية بمعزل عن عوامل أخرى ساهمت في تحقيقها، ولعل أهمها نذكر ما يلي[1]:

أولاً : العامل الداخلي:أسهم في هذا النجاح الاقتصادي نزاهة ومصداقية قيادة حزب العدالة والتنمية على المستوى الشخصي والالتفاف الجماهيري حوله، والمستوى العالي للنخبة القيادية فيه، فـ "رجب طيب أردوغان" كان رئيسا لبلدية اسطنبول واستطاع تحقيق إنجازات كبيرة، وأعطت تجربته العملية تلك مصداقية كبيرة له على مستوى النزاهة الشخصية وعلى مستوى الكفاءة السياسية والإدارية، وقد وُصف الحزب من قبل الوسط الإعلامي المحلي بأنه "الحزب الأبيض" نسبة لمصداقية ونزاهة قيادته وبشكل خاص أردوغان وعبد الله غول، وهي الصفة التي كان الأتراك يرجونها في ظل حالة الفساد السياسي المستشرية، والطريف في الأمر أنّ عددا من الدراسات الغربية كانت توقعت نهاية الطبقة السياسية التركية السابقة وظهور طبقة سياسية جديدة قبل الانتخابات، وفعلا تميز الحزب بأن النسبة الغالبة من أعضائه وقياداته لم تكن تشغل مناصب عامة أو قيادية من قبل، الأمر الذي يبدو وكأنّ السطح السياسي كله قد تغير، أو كأنّ هزة سياسية قد حصلت في الدولة▼.

ثانياً : العامل الخارجي :شكل ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي حافزا كبيرا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بإصلاحات على كافة المستويات؛ إذ كان مطلوبا تحقيق ما يلي للإنضمام للاتحاد الأوروبي :

- **تحقيق المعيار السياسي:**ممثلا بما يلي:
  - إرساء أسس الديمقراطية النيابية؛
  - بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد؛
  - احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها؛
  - احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.
- **تحقيق المعيار الاقتصادي:**والمتمثل بما يلي:
  - وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق؛
  - إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي؛
  - إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد الأوروبي؛
  - بناء أسواق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية؛
  - مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

وقد جاء هذان المعياران وبشكل كبير منسجمين مع الأهداف الإستراتيجية الداخلية والخارجية التي تسعى حكومة العدالة والتنمية لتحقيقهما، فعلى المستوى الداخلي يسهمان في إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا، وجعلها تتجه نحو حكم مدني لا يكون لها دور فيها، أما الهدف الخارجي القديم فيتمثل في انضمامها للإتحاد الأوروبي.

---

[1] معمر فيصل خولي، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع التالي : http://rawabetcenter.com، تاريخ الإطلاع : 2015/10/13م .

▼تجدر الإشارة إلى أن الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية هي أشبه بتلك الانجازات التي حققتها ألمانيا واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فكلتا الدولتين وظفتا ظروف الحرب الباردة بما يعود بالنفع على اقتصادهما، وكذلك الحال ينسحب أيضا على تركيا في توظيف عضوية الترشح للاتحاد الأوروبي في تحفيز اقتصادها.

الخاتمة:

اعتبرت الأزمة المالية التي عاشتها تركيا من أكبر الأزمات المالية في العقود الأخيرة من تاريخها، بل لربما كانت أكبر أزمة مرت بها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويكمن السبب الرئيسي في كون الاقتصاد التركي لم يكن في حالة صحية منذ عدة سنوات نتيجة نسبة التضخم العالية التي عاني منها، ولكن هذا الأخير كان ينظر إليه كنتيجة طبيعية للإنفاق الحكومي على مشاريع ضخمة تمت (لا سيّما في عهد تورغرتأوزال رئيس الجمهورية الأسبق) حققت قفزة اقتصادية في تركيا، فكان التضخم ضريبة لابد منها لمثل هذه القفزة الاقتصادية والإنفاق الواسع على المشاريع ولا سيما السدود الضخمة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية .

ولكن تلك الأزمة المالية لم تقتصر تداعياتها على نسبة عالية من التضخم، إضافة لفقدان الليرة التركية40% من قوتها أمام الدولار الأمريكي خلال أسبوعين فقط، بل رافق هذا التضخم نسبة عالية من إفلاس الشركات والمصانع وأقفلت آلاف المحلات أبوابها؛ فارتفعت نسبة البطالة بنسب كبيرة رافقتها موجة جديدة من الضرائب التي أثقلت كاهل الشعب ولا سيما من ذوي الدخل المحدود، مما أدى إلى صدور إشارات عن احتمال انقلاب هذه الأزمة من أزمة اقتصادية إلى أزمة سياسية، حيث زادت المظاهرات الاحتجاجية في العاصمة أنقره وفي جميع المدن التركية –وفي مقدمتها إسطنبول– مطالبة الحكومة بالاستقالة.

وبغية مواجهة تلك الحالة؛ قامت السلطات التركية باستقدام خبير اقتصادي تركي (يقيم في أميركا منذ سنوات ألا وهو السيد كمال درويش)، فبوأته منصب وزير دولة للشؤون الاقتصادية، وطلبت منه تقديم برنامج اقتصادي لإنقاذ تركيا من أزمتها، وبعد دراسة قام بها هذا الأخير، والتي استغرقت 45 يوما قدم برنامجه الاقتصادي، الذي وافقت الحكومة على تطبيقه .

وبعد الإنتخابات البرلمانية لسنة 2002 تبوأ حزب العدالة والتنمية للزعامة السياسية بتركيا؛ تمكن هذا الأخير من تحقيق طفرة اقتصادية تمكنت بفضلها تركيا من أن تصبح من بين أكبر عشرين اقتصاد عالمي.

اختبارالفرضيات:

من خلال كلما قيل سابقا يمكننا اختبار الفرضيات التي بني عليهاهذا البحث كما يلي:

- **الفرضية الأولى** :والتي تنصعلىأنالأسبابالرئيسيةللأزمةالماليةالتركيةلسنة 2002

اعتبرتخارجيةمحضةتسببتفيهاالدولالكبربقصدالإطاحةبالاقتصادالتركي،فإنناقولبأنهذهالفرضيةخاطئة؛حيثأنهبالإضافة إلىهذا؛فإنالانقلاباتالعسكريةوطغيانالطغمةالحاكمةكانتمنبينالأسبابالمؤديةلاستشراءالفسادفيكلالمجالاتبتركيا،ومعاجتما عكلالأمرينحلبتركياأزمةماليةخانقةكادتتعصفبها،لكنحنكةبعضالسياسيينوشفافيتهمحالدونذلك،بلأخذوابيدتركياوأصبحتم نمصفالدولالكبروالمؤثرةفيالعالم.

- **الفرضيةالثانية**

:والتيتنصعلىأنجهودصندوقالنقدوالبنكالدوليينوسياستهماالإملائيةحلانموذجيالخروجتركيامنأزمتها،فإنناقولبأنهذهالفرضيةخاطئة،اذأنتلكالجهودوالإملاءاتزادتمنالأمرحدةوتعقيدا،غيرأنالانتخاباتالبرلمانيةلسنة 2002 كانتالمنعرجالحقيقيلتركياواقتصادهاوحتىسياستها،حيثأفرزتنظاماوحزباجديداحظيبثقةالشعبالتركيفكانلهنعمالسندفيالأخذبت

ركياوالنأيبهعنالانقلاباتالعسكرية،حتىصارتدولةقويةوذاتقوةاستراتيجيةفيمختلفالمجالات؛بليسعىذاتالحزبفيجعلها؛أيتركيا "أمريكاالشرقالأوسط" علىحدتعبيررئيسحزبها "رجبطيبأردوغان" .

نتائج الدراسة:

- اعتبرت الأزمة المالية التركية من بين أكبر الأزمات التي أصابت اقتصاد تركيا خصوصا والإقتصاد العالمي عموما بعد انتشار ظاهرة العولمة المالية وما نجم عنها من رفع للحواجز والقيود عن حركة الأشخاص ورؤوس الأموال على المستوى العالمي ؛
- سجل الاقتصاد التركي أداء قويًّا على مدى السنوات العشر الأخيرة، حيث تحسن بشكل ملحوظ بناءا على عدة مؤشرات؛ والتي بالأساس لمستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي العالية، إضافة إلى بنية تركيا السكانية وقدراتوأنشطة القطاع الخاص، إلى جانب ثقة تركيا بنفسها إقليميًّا .
- فشل صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال سياساتهما الإملائية في إخراج الإقتصاد التركي من الأزمة التي حلت به، بل تعدى الأمر إلى زيادة الأمر سوءا خاصة في الشق الإجتماعي منه ؛
- إن الانجاز الاقتصادي في تركيا؛ والذي تحقق في ظل حكومة العدالة والتنمية خلال عقد من الزمان، ليس ضرباًمن ضروب الخيال، بل إن الإصلاح الاقتصادي ليس بحاجة لتوفر الموارداالاقتصادية فقط، وان كان توفرها ضروريا، لكن وجود نخبة حاكمة، ناصيتها، فضيلة إرادةالتغيير، والحكم الرشيد لا يقل أهمية عنها، حيث دلت التجارب الدولية على ذلك؛ وعلى سبيلالمثال لا الحصر فإن اليابان وسنغافورة من الدول المتقدمة اقتصادياً لكنهما من الدولعديمة الموارد، أما الاقتصاد التركي فقد أظهر أن الاعتماد على العلم والعمل أيالمعرفة والتصنيع قادر على تحقيق الانجازات .

قائمة المراجع :

- حسين جمو، تركيا : أزمة اقتصاد أم أزمة دولة، مقال منشور موقع الحوار المتمدن، انظر الرابط التالي: http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=979، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الإطلاع : 2015/10/08 .
- عصام فاعور ملكاوي،تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة،الملتقى العلمي:"الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد بمدينة الخرطوم، بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، 3-5 فيفري 2013 34، الخرطوم .
- إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2011، بغداد .مرجع سبق ذكره، ص- ص : 136-139 .
- معمر خولي،الإصلاح الدّاخلي في تركيا،دراسات وأوراق بحثية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.
- شلبي مغاوري، تركيا في فخ الفساد، مقال منشور على الموقع : www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article/6.shtmi، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .
- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، انظر الموقع :www.dohainstitute.org، تاريخ الإطلاع:2012/12/17 .
- بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، الاقتصادات النّامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في الاقتصاد، 2008، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- الإقتصاد التركي للخلف در، مقال منشور على شبكة الإنترنيت، انظر الموقع التالي : www.islamonline.net/iol-arabic/dawalia/namaa-3lnamaal-asp، تاريخ الإطلاع 2012/12/17 .

- الأزمة الإقتصادية التركية : الأسباب والتوقعات، مقال منشور على شبكة الإنترنيت، انظر الموقع : www.aljazeera.net/NR/axcres/53807D45–1809–4a87، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .
- غانم إبراهيم بيومي، الأرقام الذّهبية الخمسة للإقتصاد التّركي، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع : www.ahram.org.eg/aepss، تاريخ الإطلاع 2012/12/17 .
- غانم إبراهيم بيومي، الأرقام الذّهبية الخمسة للإقتصاد التّركي، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع : www.ahram.org.eg/aepss، تاريخ الإطلاع 2012/12/17 .
- الأزمة الاقتصادية التركية – الأسباب والتوقعات، مقال منشور على شبكة الانترنيت، انظر الموقع التالي : www.aljazeera.net/nr/axcres/53807d45-1809-4a87
- شكولينكوف ألكسندر، جون سوليفان، شروط الإقراض الدولي، مجلة الإصلاح الإقتصادي اليوم، العدد 8، 2003، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن .
- أورخان محمد علي، الأزمة الإقتصادية التركية : الأسباب والتوقعات، مقال منشور على الإنترنت، انظر الموقع التالي : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3، تاريخ الإطلاع : 2015/10/13 .
- معمر فيصل خولي،الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، مقال على الإنترنت، انظر الموقع التالي : http://rawabetcenter.com، تاريخ الإطلاع : 2015/10/13 .
- www.islamonline.net/iol–Arabic/dowalia/namaa–31-/namaal.asp، تاريخ الإطلاع : 2012/12/17 .
- Erinc Yeldan,Turkey 2001-2004: Imf Strangulation,Tightening Debt Trap, And LopsidedRecovery,Juin2004,p : 17,Sur Le Site :www.bilkent.edu.tr/~yeldane.
- Ali ari, rustem dagtekin,les indicateurs d'alerte de la crise financière de 2000-2001 en Turquie : un modèle de prévision de crise jumelle, travail présentée a la conférence internationale d'économie d'Ankara (11-13 septembre 2006) ; turkisheconomic association,région et développement n° 26-2007 .
- Simeon hristov, the crisis in turkey, institute for regional and international studies report, may 2010, Sofia.